

انما تضمنه المصنف
في كتابه في المنطق

بانضمام ذلك الغير اليه حقيقة فيما قصده المصنف من كون
اصل التعيين بالغير وعدم حدوث التعيين بدونه وشعلا
قول التعيين بانضمام ذلك الغير يعني انه يزيد التعيين بكونه
الانضمام بنوع يجوز وهو ذكر العام اعني مطلق التعيين و
ارادة الخاص وهو التعيين الرايد والفاظ التعريفات محل
على معانيها الحقيقية ولذا فسرنا كلام المصنف بما ذكرنا في قوله **قوله**
مقصود بانضمام الغير لكان اظهر لان التعيين اعني
التعيين في الخارج والتعيين في نظر العقل اعني التصور
والرأى المعنى الثاني ولا يخفى ان العبارة المصنفة في ذلك
المراد اظهر **قوله** فان قلت كيف قصد كون الوجود
مع غيره انه لا يتعقل الا بانضمام غيره مع ان مع كون
مدلول لفظ في غيره حصول ذلك المدلول في ذلك الغير
لا توقف تعقله على ذلك الغير **قوله** قلت قال الشيخ ابن
الحاجب يقال الدار في نفسها قيمتها كذا اه اى يقال في
لغة العرب اوفى العرف الدار في نفسها قيمتها كذا اه نظرا
الى نفسها اه **قوله** وان لم يتعلم قولهم الشيء في غيره كذا اه اى لم يتعلم
اى كامل او ناقص مثلا بمعنى انه بالنظر الى غيره كذا اه كامل نفسه كذا اه
الناقص

من التعيين

او ناقص ثم في عدم استعمال قولهم الشيء في غيره كذا اه
انه بالنظر الى غيره كذا بحيث بان المراد بقولهم بالنظر الى غيره
كذا لاجل غيره ولا يخفى ان كلمة في قولهم الشيء في غيره كذا
او ما جعلت اجليته تعطينا هذا المعنى واستعمال في هذا
المعنى ليس بغيره في كلامهم ويمكن حمل قول الشيخ ابن
الحاجب الدار في نفسها قيمتها كذا على هذا المعنى فانهم
قوله اما معنى قوله بنية اظهر الى الاسم اذا الفعل لما
يكون ان يكون معناه قائما بنفسه لا المعنى المطابق ولا المعنى
التصني فان معناه المطابق مجموع الحديث والزمان والنية
وليس هذا الجوع والاشئ من اجزاء قائما بنفسه **قوله**
او بمعنى حاصل في الغير بغير الاسم والفعل على ما لا يخفى
قوله لم يتعلم تلك الحقيقة اعلم المراد باستقلال تلك
الحقيقة بعد ذكر الشيء ان لا يحتاج تلك الحقيقة بعد
ذكر ذلك الشيء الا ذكر اخر بخلاف لفظ الاستبدال فانه
موضوع لذات الاستبداء لا من حيث انه حاصل في شيء
فلا يحتاج الى ذكر شيء وبهذا عاين الاستقلال **قوله**
اى ذلك المعنى وان كان مع الفعل وبعض الاسماء

ذلك